

واحد منها ثم لا يجب فيها شيء حتى يبلغ مبلغا لو  
 كانت مسان يثنى الواجب فيه باء يبلغ سبعا وسبعين  
 فهو الذي يثنى الواجب فيه فيكون فيه ثنتان منها الى  
 مائة وخمسين واربعين فيجب فيها ثلث منها وهكذا  
 يجزئ وفي البدائع وعلى روايته كلها لا يجب في الزيادة  
 على خمس وعشرين فصلا حتى يبلغ عددا لو كانت كبيرا  
 يجب فيها اثنتان وموسسة وسبعون ثم لا يجب شيء  
 حتى يبلغ مبلغا لو كانت كبيرا يجب فيها ثلث وسو  
 مائة وخمسون انتهى كلام صاحب البدائع وموسهونه  
 وانما الذي يجب فيه ثلاثة عند مائة وخمسة والاربع  
 ذكر في المحيط وعنى لانه يجب حقتان الى مائة  
 وعشرين ثم في خمس وعشرين بنت مخاض وفي خمس  
 وعشرين ومائة ان ثلث الواجب بالشاة مع الحقتين  
 لكن اراد به ان يكون الثلث بحسب الواجب اذ لا  
 يمكن اخذ فصلا موضع الشاة وانما لم يوجب الزيادة  
 على خمسة وعشرين من الفصلان حتى يبلغ مبلغا  
 يثنى فيه الواجب لان ما دون ذلكا لتفاوت في الواجب  
 بالسنة لا العدة وفي الصغار لتفاوت في السن  
 بين افرادها فيحذر رعاية ما ورد به الشرع فيه  
 وفي المحيط في الفصلان ثلاث روايات لابن يوسف  
 اخذها قدامناها ولا شيء فيما دون خمسة وعشرين  
 فصلا على هذه الرواية وفي رواية عنه في الخمسة  
 خمس فصلا وفي العشر خمسة فصلا وفي خمس عشر  
 ثلاثة اخماس فصلا وفي عشرين اربعة اخماس فصلا  
 وفي رواية اخرى عنه ينظر في الخمسة الى قيمة شاة  
 ثلثة وسط والي خمس

ثلثة وسط والي خمس فصلا وانما كان اقل قيمة  
 يجب وفي العشي ينظر الى قيمة شاتين وسطين وفي  
 قيمة خمس فصلا فيجب اقلها وفي خمسة عشر ينظر  
 الى قيمة ثلاث شياه او ساط والقيمة ثلاثة اخماس  
 فصلا فيجب اقلها وفي عشرين ينظر الى قيمة اربع شياه  
 او ساط والقيمة اربعة اخماس فصلا فيجب اقلها  
 وفي المفيد والمزيد في الخمسة ينظر الى قيمة شاة وسط  
 والي واحد منها فيجب الاقل وفي العشي ينظر الى شاتين  
 وسطين والي اثنين منها فيجب الاقل ومثله في شرح  
 مختصر الكرخي وفي رواية الحسن بن ابي مالك في عشي  
 ينظر الى شاتين والي واحد منها انتهى كلام صاحب المفيد  
 قال القدوري وهو الصحيح لانه الكبار يجزئ عن العشر  
 واحد منها او الشاتان فالصغار اولى وروى انه ذكر  
 الحسن رواية بكر العمري ان في العشرين اربعة منها  
 فضحك وقال كيف يكون فيها اربع منها وفي خمس وعشرين  
 واحد منها وفي الوبري هذا الخلاف فيما اذا لم يكن الصغار  
 للتجان اما اذا كانت للتجان وهي يساوي مائتي درهم  
 يجب فيها الزكاة بالاجماع قايمة قال النووي والامتهات  
 لغة قليلة والفصح في غير الادبيات تحذف الهاء  
 وفي الادبيات الامتهات وقال الزمخشري في المفصل قد غلبت  
 الامتهات في الاناسي والاقامات في البهائم وهكذا ذكر  
 ابن يعقوب في شرح المفصل والكثر على زيادة الهاء وام  
 فعلى بدليل الامومة والعين واللام من اذ واحد بدليل  
 امات واجاز المبرد وابوبكران يكون الهاء هنا اصلا  
 لقولهم امتهة وتامته اذا اتخذت اما وامتهة فعلة

الصحيح  
اعجوبة

فابره روي  
الاصح والاهل